

هنا نظيره في باكستان بذكرى الاستقلال

الغانم: سمو نائب الأمير أكد أن حل مجلس الأمة بيد أمير البلاد وحده



مرزوق الغانم

مضيفاً "مررنا كثيرا بمثل هذه الأمور والشائعات، وتذكرون جميعاً منذ بداية المجلس منذ أربع سنوات هي نفس الإشاعات وأن المجلس لن يكمل شهراً أو شهرين والآن لم يتبق على نهاية الفصل التشريعي إلا فترة بسيطة".

وقال الغانم "أتمنى شخصياً بأن يكون تركيزنا على الانتهاء مما لم تنته منه من قوانين وتشريعات أيضاً أدوار قد تكون رقابية في هذه الفترة الوجيزة المتبقية من المجلس" واختتم الغانم تصريحه قائلاً: "نسال الله سبحانه وتعالى أن يشفي أميرنا ويرجعه عاجلاً مشافئ معافي، ونسال الله سبحانه وتعالى الاستقرار للبلاد والعباد وأن يحفظ أميرنا وولي عهده الأمين".

من جهة أخرى فقد بحث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقيته تهنئة إلى كل من رئيس الجمعية الوطنية في جمهورية باكستان الإسلامية أسد قيصر، ورئيس مجلس الشيوخ محمد صافق سجراني بمناسبة ذكرى استقلال بلدهما.

بها الكويت ويمر به العالم اجمع من أوضاع صحية واقتصادية وسياسية استثنائية".

من جهة أخرى، ذكر الغانم أنه بعد لقائه بسمو نائب الأمير وولي العهد يوم أمس الأول اجتمع مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد وناقش معه العديد من الأمور ومنها الأوضاع السياسية الحالية والشهد السياسي الحالي.

ورداً على سؤال صحفي عما يثار من البعض بأن رئيس الحكومة سيرسل كتاب عدم تعاون قال الغانم: "أكد لي سمو رئيس مجلس الوزراء بأنه لا جرح من الاستجوابات وبأنه سيواجه هذه الاستجوابات إن قدمت وإن باب التعاون مفتوح على مصراعيه مع مجلس الأمة وهو مستمر في هذا الأمر".

وأكد الغانم أن الأدوات الدستورية هي حق أصيل للنائب يجب أن يستخدمها الاستخدام السليم ولكن من يراقب ويحاسب هو الناخب والشعب الكويتي.

وأوضح الغانم أن المشهد الذي نراه حالياً ليس مفاجئاً بل متوقفاً،

حفظه الله ورعاه، وهو نهج لن يتغير ولن يتبدل".

وأضاف الغانم: "سمو نائب الأمير أكد أن استقرار البلد ومراعاة الظروف الإقليمية والدولية سياسياً واقتصادياً وصحياً، هو واجب واستحقاق، وأن مسؤوليته الأولى تكمن في تحقيق هذا الأمر، وأنه لن يسمح لهذا الاستقرار بأن يمس".

وقال الغانم: "وتعليقاً على المشهد السياسي الحالي، سمو نائب الأمير أكد أن التعاون البناء مع الحكومة يجب أن يكون ديدن النواب في هذه المرحلة، وأكد أن حل مجلس الأمة هو امر بيد سمو أمير البلاد وحده وأنه ليس هناك ما يستدعي ذلك في الوقت الراهن".

وأضاف: "سمو نائب الأمير أكد في ذات الوقت ان استخدام الرخص الرقابية الدستورية تتطلب حصافة وحسباً بالمسؤولية وتقدير للظروف والأكاديمية التي نمر بها".

وقال: "أنا بدوري، أكدت لسمو نائب الأمير، أن إبداء النواب سيجتهدون مسؤلياتهم وسيكونون مقدرين للظروف والسياقات التي تمر

رياض عواد

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم: إن سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد أكد أن حل مجلس الأمة هو أمر بيد صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وحده وأنه ليس هناك ما يستدعي ذلك في الوقت الراهن.

وقال الغانم في تصريح للصحفيين بمجلس الأمة أمس: بالأمس تشرفت ببقاء سمو نائب الأمير وولي العهد، كالمعتاد في اللقاءات البروتوكولية الأسبوعية، وتحدثت مع سموه عن المشهد السياسي الحالي، واستمعت بإمعان إلى توجيهاته السياسية فيما يتعلق بالمرحلة".

وأضاف الغانم: "كانت توجيهات سمو نائب الأمير مباشرة وواضحة وقاطعة وقد وجهني بأن انقل لإخواني النواب وللشعب الكويتي ثلاث رسائل مباشرة وسأحدث حرقياً كما يكون النقل دقيقاً".

وقال الغانم: "سموه أكد إيمانه التام بالمؤسسات الدستورية وبدور مجلس الأمة، وإن هذا الإيمان والنهج هو تأكيد على نهج سمو أمير البلاد

الشاهين يقترح استمرار العمل «عن بُعد» في الجهات الحكومية

المرضية) نظراً لعدم حاجة الموظف لطلب إجازة للتغيب عن مقر العمل. (4) ارتفاع السروح المعنوية والنفسية لبعض الموظفين الغير القادرين على الحضور اليومي إلى مقر العمل، وذلك بسبب ظروفهم الصحية أو الاجتماعية أو الأسرية. (5) يوفر نظام "العمل عن بعد" الحماية الصحية للموظفين، وذلك بتحقيق التباعد الاجتماعي عند انتشار الأوبئة والأمراض، كما يشهد حالياً بانتشار جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19). لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة النائي برفع الاقتراح برغبة مجلس الأمة الموقر (نص الاقتراح)

"إصدار مجلس الوزراء قرار باستمرار العمل بنظام العمل عن بعد بشكل دائم في جميع الجهات الحكومية، على أن لا يزيد عدد العاملين في الجهة الحكومية في اليوم الواحد عن 50% من إجمالي عدد العاملين في الجهة، على أن تتخفف هذه النسبة كلما زادت قدرة الجهات الحكومية في أداء أعمالها عن بعد، مع تكليف الجهات التالية بما يلي:

1- زيادة إنتاجية الموظفين، نظراً لتكليف مجلس الخدمة المدنية بإصدار قرارات جديدة بشأن قواعد الدوام الرسمي وقواعد تقييم أداء العاملين للتوافق مع نظام العمل عن بعد.

2- تكليف الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات بتقديم الدعم الفني والتقني للجهات الحكومية بما يمكنها من الإسراع في تطوير نظامها الإدارية لأداء أعمالها عن بعد.

على أن يتم استئناء بعض الوظائف ذات طبيعة العمل الخاصة من تطبيق نظام العمل عن بعد مثل (الوظائف الصحية والأمنية).



أسامة الشاهين

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه مقترحاً بإصدار مجلس الوزراء قرار باستمرار العمل عن بعد بشكل دائم في جميع الجهات الحكومية، على أن لا يزيد عدد العاملين في الجهة الحكومية في اليوم الواحد عن 50% من إجمالي عدد العاملين في الجهة، على أن تتخفف هذه النسبة كلما زادت قدرة الجهات الحكومية في أداء أعمالها "عن بعد".

وقال الشاهين في مقترحها كما كان قرار مجلس الوزراء رقم (692) المتخذ في اجتماعه رقم (33/2020) المنعقد بتاريخ 25/5/2020 بشأن اعتماد دليل سياسات وإجراءات وقواعد العودة التدريجية للعمل في الجهات الحكومية المقدم من ديوان الخدمة المدنية قد تضمن بأنه يجب على الجهات الحكومية في المرحلة الأولى من العودة للعمل بأن لا يزيد عدد العاملين في الجهة الحكومية في اليوم الواحد عن 50% من إجمالي عدد العاملين في الجهة، على أن يعمل بقية الموظفين وفقاً لنظام العمل عن بعد وذلك في الأيام التي تقرر جهات عملهم عدم حضورهم لمقر العمل.

وكما كان تطبيق نظام العمل عن بعد بشكل موسع ودائم في الجهات الحكومية يحقق العديد من الإيجابيات منها:

1) انخفاض تكاليف استهلاك الكهرباء والماء في المباني الحكومية نظراً لانخفاض عدد الموظفين المتواجدين في مقر العمل.

2) انخفاض تكاليف عقود إيجارات المباني الحكومية المؤجرة وإمكانية الاستغناء عنها أو تقليل المساحات المؤجرة بعد انخفاض عدد الموظفين

الدلال يقترح إنشاء مؤسسة خاصة بالدراسات الإستراتيجية والمستقبلية



محمد الدلال

المستقبلية وفرت لها الدعم المالي وأسند إلى أشخاص متخصصين قيادتها كما الحق بها عدد من أصحاب الخبرة والطاقة البشرية المواطنة وأصحاب الخبرة عالمياً من أجل توفير دراسات وأبحاث متخصصة ومعدة بشكل علمي ومهني لتطلعات العمل للمستقبل وتحديات المستقبل وقد ساهم ذلك كثيراً في نجاح تلك الدول وتقديمها، وبالمقابل هو الأمر الذي يتطلب أن يتوفر في دولة الكويت من خلال بإنشاء مؤسسة متخصصة لدراسات المستقبل والدراسات الاستراتيجية، لذا فإنني أقدم بالاقترح برغبة التالي:

- قيام مجلس الوزراء بإنشاء مؤسسة خاصة بدراسات المستقبل والدراسات الاستراتيجية يوفر لها صور الدعم المادي ويعهد إلى أدارتها مجلس أمناء من أطراف متخصصة يتم اختيارهم بصورة علمية مهنية ويلحق بهم عدد من الباحثين وأصحاب الخبرة والأكاديميين لأعداد دراسات وأبحاث متخصصة في مجال تطلعات الدولة والحكومة المستقبلية والاستعداد للتحديات والمخاطر في كافة المجالات.

البشرية، والأمتلة على أهمية قراءة ودراسة المستقبل والأعداد له كثيرة وأكثر من تحصى.

وفي الكويت وعلى الرغم من وجود بعض الجهود الرسمية والأكاديمية والخاصة نحو التوجه وبناء صروح للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية إلا أنها صروح وجهات لا ترقى أن تكون مؤسسات متكاملة الأسس في الدراسات المستقبلية والأستراتيجية وليس لها صفة اليوميومية والتفرغ والأنتاجية الاحترافية والعمل المتوازي مع متطلبات الدولة بمختلف قطاعاتها، وما المجلس الأعلى للتخطيط إلا مثال على مؤسسة غير مستقرة وغير منتجة على نحو مأمول وغلب عليها الطابع السياسي أكثر من الطابع العلمي المهني، كما أنه من جانب آخر تتعدد الجهات في الدولة دون تعاون أو تنسيق بينها في مجال الدراسات مما يمثل هدراً للطاقات والمال وتحقيق الأهداف المطلوبة.

للاستعداد للمستقبل والخوض في علم المستقبلات عمدت عدد من الدول في العالم حين بإنشائها مؤسسات خاصة للدراسات

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحاً برغبة بإنشاء مؤسسة خاصة بالدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، قال في مقدمته: مازال وباء كورونا يمثل خطراً صحياً عالمياً وتسبب في آثار سلبية كبيرة سياسية واقتصادية واجتماعية، ومن المرجح أن يستمر هذا الوباء بالتأثير على مسيرة الحياة في العالم لفترة أطول، وعلى الرغم من تطور العالم علمياً وتكنولوجياً إلا أن العالم وجد نفسه عاجزاً أمام هذا الوباء وقد تفاوتت استعدادات الدول في التعامل معه فمنهم من كان أكثر استعداداً ومنهم من فشل وتضررت الدولة والبشر.

وباء كورونا ليس الخطر الوحيد في عالم متغير يحمل في طياته تحديات اقتصادية وسياسية وبيئية وصحية وأخرى، بل أن الأمر لا يقتصر على الأخطار، وإنما في مدى تقدم أي دولة أو شعب في مصاف الدول المتقدمة بقدرتها على دراسة الواقع والمستقبل والتخطيط السليم والعمل المستقبلي أفضل، وللتدليل على ما سبق نشير إلى دولة الكويت تحديداً وتتساءل ماذا الرؤية اتجاه النفط كمورد طبيعي ومصدر دخل رئيسي يكاد يكون أو أحد لميزانية الدولة ورفاهية المواطنين، ماذا عن مستقبل الكويت كحاجة دولية وإلى أي مرحلة زمنية سيستمر ذلك وماذا أعدنا مستقبلاً في حال توفر مصادر أخرى للطاقة أو تراجع كمية انتاجه أو تراجع قيمته السوقية عالمياً، ماذا عن الماء والمياه في مرحلة بدأت تستعر الحروب والصراعات السياسية والاقتصادية حول إمتلاك الماء والتحكم به وأثر ذلك على دولة الكويت وما هي استعداداتنا كدولة لذلك، ماذا عن البيئة بعد أن عبث فيها الإنسان ومخاطر ذلك العبث الذي يندب بأثار سلبية على

ماجد المطيري يسأل وزير الدفاع عن ترقية ضباط الصف الجامعيين إلى رتبة ملازم



ماجد المطيري

تقدم النائب ماجد المطيري بسؤال برلماني إلى وزير الدفاع الشيخ أحمد المنصور عن ترقية ضباط الصف الجامعيين إلى رتبة ملازم، وموعد عقد الدورة المختصة لهم.

وجاء في السؤال:

1 - ما هي الإجراءات التي اتخذتها الوزارة بخصوص القرار الوزاري رقم 000/2019 والمضمن ترقية ضباط الصف الجامعيين إلى رتبة ملازم؟ وإذا كانت هناك إجراءات يرجى تزويدي بها؟

2 - هل يوجد من ضباط الصف الجامعيين من اجتاز شروط الترقية إلى رتبة ملازم؟ إذا كانت الإجابة

بنعم يرجى تزويدي بالأعداد؟

3 - ما هو الموعد المقرر لعقد الدورة بناء على القرار الوزاري رقم 000/2019 وهل قامت الوزارة بوضع خطة لقبولهم وإعداد المناهج

«الداخلية والدفاع» البرلمانية ترفض الاقتراح المتعلق بالفرعيات



سعود حماد متحدثاً

رفضت لجنة الداخلية والدفاع في اجتماعها أمس اقتراحاً بتعديل أحكام القانون رقم 1962/35 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة فيما يتعلق بانتخابات الفرعيات.

وأوضح عضو اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح بمجلس الأمة أن التعديل يخص المادة 45 من القانون والتي تنص في فقرتها الخامسة على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها وهي التي تتم بصورة غير رسمية قبل المعاد المحدد للانتخابات لا تخيار واحد أو أكثر بين المنتمين لفئة أو طائفة معينة ويستوجب المنتمين من سجلات الناخبين وشطب المرشح من سجل المرشحين وإسقاط العضوية في حاله الإدانة".

وأشار حماد إلى أن اللجنة انتهت بعد النقاش والتصويت عليه إلى الرفض بالإجماع وبيغي النص الحالي كما هو عليه.

لاختيار واحد أو أكثر بين المنتمين لفئة أو طائفة معينة".

وبيّن أن مقترح التعديل ينص على أن "كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها أو شارك فيها وهي التي تتم بصورة غير رسمية قبل المعاد المحدد للانتخابات لا تخيار واحد أو أكثر بين المنتمين لفئة أو طائفة معينة ويستوجب المنتمين من سجلات الناخبين وشطب المرشح من سجل المرشحين وإسقاط العضوية في حاله الإدانة".

وأشار حماد إلى أن اللجنة انتهت بعد النقاش والتصويت عليه إلى الرفض بالإجماع وبيغي النص الحالي كما هو عليه.

رفضت لجنة الداخلية والدفاع في اجتماعها أمس اقتراحاً بتعديل أحكام القانون رقم 1962/35 بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة فيما يتعلق بانتخابات الفرعيات.

وأوضح عضو اللجنة النائب سعدون حماد في تصريح بمجلس الأمة أن التعديل يخص المادة 45 من القانون والتي تنص في فقرتها الخامسة على أن "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على خمسة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نظم أو اشترك في تنظيم انتخابات فرعية أو دعا إليها وهي التي تتم بصورة غير رسمية قبل المعاد المحدد للانتخابات